

الحمد لله

تسلمت هذا القرار
لشركة أورنج

2016
الهيئة الوطنية للاتصالات

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع208

تاريخ القرار: 6 جانفي 2016

قرار

بتاريخ 6 جانفي 2016 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع208 دد في مادة التدابير
الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارضة: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج
المركز العمراني الشمالي - 1008 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق
البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 دد لسنة 2001
المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 07
ماي 2002، وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون ع10 دد
لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، المتعلق بضبط الشروط
العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كما تم تقيحه بالأمر ع53 دد
المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014، والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 16 نوفمبر 2015، والمتضمن طلب مراجعة القرار عـ191 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 26 أكتوبر 2015 والقضاء لصالح المطلب وذلك بإيقاف العرض التجاري "option tkallem" الذي أقدمت "أوريديو تونس" على تسويقه وسحبه من السوق مع جميع اللوائح الإشهارية المتعلقة به وحفظ الحق فيما زاد على ذلك.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسست شركة "أورنج تونس" مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار عـ191 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 26 أكتوبر 2015 والقاضي برفض المطلب، على تعارض القرار سابق الذكر مع فقه قضاء الهيئة الذي استقر على إمكانية إصدار الهيئة الوطنية للاتصالات لقرارين في مادة التدابير الوقائية يتعلقان بنفس العرض التجاري المتظلم منه، وانتهت إلى طلب مراجعة القرار عـ191 عدد والقضاء لصالح المطلب وذلك بسحب اللوائح الإشهارية المتعلقة بالعرض "option tkallem" وحفظ الحق فيما زاد على ذلك.

وحيث أن شرط المصلحة يعتبر من الشروط الجوهرية الواجب توفرها لدى الطرف الطالب عند رفع أي دعوى قضائية.

وحيث وبصرف النظر عما أثارته المعارضة من مطاعن بخصوص القرار المطلوب مراجعته، فقد تبين أنه لا مصلحة لهذه الأخيرة من الرجوع في القرار الوقي عدد 191 خاصة وأن الهيئة اتخذت في شأن العرض المتظلم منه الإجراءات الوقائية المطلوب والمتمثل في إلزام الشركة المطلوبة بسحب المعلقات الإشهارية التابعة له وهي الغاية المرغوب الوصول إليها من طرف شركة أورنج تونس.

وحيث يتضح مما سبق أن مطلب "أورنج تونس" الرامي إلى مراجعة القرار الوقي عـ191 عدد المؤرخ في 26 أكتوبر 2015 لم يكن مؤسسا على أسباب وجيهة واتجه تفريعا على ذلك رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضعي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفحة الظرفية على هذا القرار
2/2
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات